

الأحداث المخالفون للقانون الجزائري أو المعرضون لخطر الانحراف



دليل موجه الى الأخصائيين الاجتماعيين



فهرس

٢	تمهيد
٤	١ - الأحداث المعرضون خطراً للانحراف
٤	١-١ تعريف الحدث المعرض للانحراف
٤	١-٢ مؤشرات الإنذار
٦	١-٣ دور الأخصائي الاجتماعي في الوقاية من الانحراف
٨	٢ - الأحداث الخالقون للقوانين الجزائية
٨	٢-١ تعريف الحدث الخالق للقانون الجزائري
٨	٢-٢ وقائع عامة
٩	٣ - دور الأخصائي الاجتماعي
٩	٣-١ دور الأخصائي الاجتماعي خلال الاجراءات القانونية
٩	٣-٢ دور الأخصائي الاجتماعي في إعادة تأهيل الأحداث الخالقين
١٠	للقانون الجزائري
١٢	٣-٣ دور الأخصائي الاجتماعي في الوقاية من التكرار
١٢	٤ - الاجراءات القضائية
١٢	٤-١ الجرم الجزائري
١٤	٤-٢ التحقيق الأوتوكاري والاستنطاق
١٤	٤-٢-١ - ما هو التحقيق الأوتوكاري؟
١٤	٤-٢-٢ - ماذَا يجري خلال التحقيق الأوتوكاري؟
١٦	٤-٢-٣ - ماذَا يحصل عندها؟
١٧	٤-٣ المحاكمة
١٨	٤-٤ ما هي التدابير والعقوبات التي تفرض على الحدث الخالف
١٨	للقانون الجزائري؟
١٨	٤-٤-١ - التدابير غير المانعة للحرارة
٢٢	٤-٤-٢ - التدابير المانعة للحرارة
٢٥	٤-٥ متابعة تنفيذ التدابير
٢٦	٤-٦ مراحل الاجراءات القضائية
٢٧	٥ - العاملون في قضاء الأحداث
٢٧	٥-١ دور الشرطة القضائية
٢٧	٥-٢ دور النيابة العامة
٢٨	٥-٣ دور قاضي الأحداث
٢٨	٥-٤ دور المندوب الاجتماعي
٢٨	٥-٤-١ - من هو المندوب الاجتماعي؟
٢٨	٥-٤-٢ - أهمية مهامه
٢٩	٥-٤-٣ - دور المندوب الاجتماعي خلال مسار الاجراءات أمام
٢٩	محكمة الأحداث
٣١	٥-٥ دور المحامي
٣١	٥-٦ دور مصلحة الأحداث

هذا الدليل موجه الى الأخصائيين الاجتماعيين:

- المؤمنين مباشرة في قضايا الأحداث الخالفين للقانون أو الأطفال ضحايا جرائم جزائية
- العاملين مع الأولاد والأسر في حقول التربية، والصحة والمجتمع

- لقد سعى قانون الأحداث الى:
- ١- انشاء تدابير تربوية بديلة خل مكان العقوبة، التي اضحت وسيلة استثنائية لا يمكن اللجوء اليها الا في الحالات القصوى.
 - ٢- خلق نظام حماية متكملا للأحداث المعرضين للخطر والذين هم عرضة للايذاء الجسدي أو التربوي أو الصحي أو الأخلاقي أو الجنسي.
 - ٣- اعتماد التسوبيات والخلول بالتراضي والتدابير غير المانعة للحرمة، وتكون التدابير المانعة للحرمة آخر الإحتمالات.
 - ٤- تعديل التدابير أو العودة عنها بحسب ما يظهر من نتائج تطبيقها على الحدث.

ترجمت وزارة العدل مبادئ هذا القانون من خلال مصلحة الأحداث التي وضع خططا عمل. اوجدت دينامكية جديدة دعت الى اشراك جميع الأطراف المعنيين بالأحداث الخالفين للقانون (الشرطة القضائية، المتذوبون الاجتماعيون، القضاة، والمجتمع المدني، الجمعيات الخاصة، والأهلية...) في تأهيل الأحداث المنحرفين واعادة دمجهم في المجتمع ضمن منهج شمولي يهدف الى تأمين مصلحة الطفل الفضلى

ان هذا الدليل الذي تم اعداده من قبل مصلحة الأحداث في وزارة العدل بمساعدة فنية من مكتب الام المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة يهدف الى :

- ١- عدم ترككم تواجهون تساؤلاتكم وحدكم.
- ٢- تزويدكم بأجوبة واضحة ودقيقة تساعدهم بغية:-
 - مرافقة الحدث الخالف للقانون خلال مراحل الاجراءات القانونية.

- المشاركة الفعالة في اعادة تأهيل الحدث والوقاية من تكرار الفعل الجري

تمهيد

يسعى الأخصائيون الاجتماعيون للعمل مع الأفراد وخلافاتهم ووقع هذه الخلافات على المجتمع.

للعمل الاجتماعي اذا رسالة. وهي نقل القيم الاجتماعية للأفراد والحمد من السلوك المعايير للمجتمع من خلال الدعم، أيها الأخلاقي الاجتماعي. أنت تتعامل مع اشكالية انحراف الأحداث في تدخلك اليومي مع الأفراد والعائلات وأنت في الصفوف الامامية ودورك مهم في مراقبة سلوك الحدث، وتحليل تصرفاته، والبحث عن مؤشرات الانذار بغية تدخلك في مرحلة أولية وقائمة.

أنت على اتصال مباشر مع الشباب، من خلال متابعتهم عبر التوابي الشبابية المتواجدة في المناطق، وكذلك عبر التدخل في المدارس، أو عبر مراكز الخدمات المتخصصة، أو عبر المؤسسات الرعائية. أنت مدعو لأن تلعب دوراً مسؤولاً وناشطاً في عملية اعادة تأهيل الأحداث المنحرفين وفي الوقاية من تكرار الفعل الجري

اعطى قانون الأحداث دوراً مهماً للأخصائيين الاجتماعيين العاملين ضمن اطار المحكمة وخارجها، فهو يعتبر أن الحدث بحاجة الى مساعدة خاصة توجب تطبيق اجراءات وقواعد خاصة به، تميز التعاطي معه عن الاجراءات التي يخضع لها الشخص الراسخ وفق القانون الجزائري، وتنسجم مع امكانية اعادة تأهيله وتأمين فرص أفضل مستقبله. ولقد استند الى اتفاقية حقوق الطفل وجاء منسجماً مع القواعد المعتمدة في الأمم المتحدة والتي ترعى شؤون

الأحداث المعروضون للانحراف

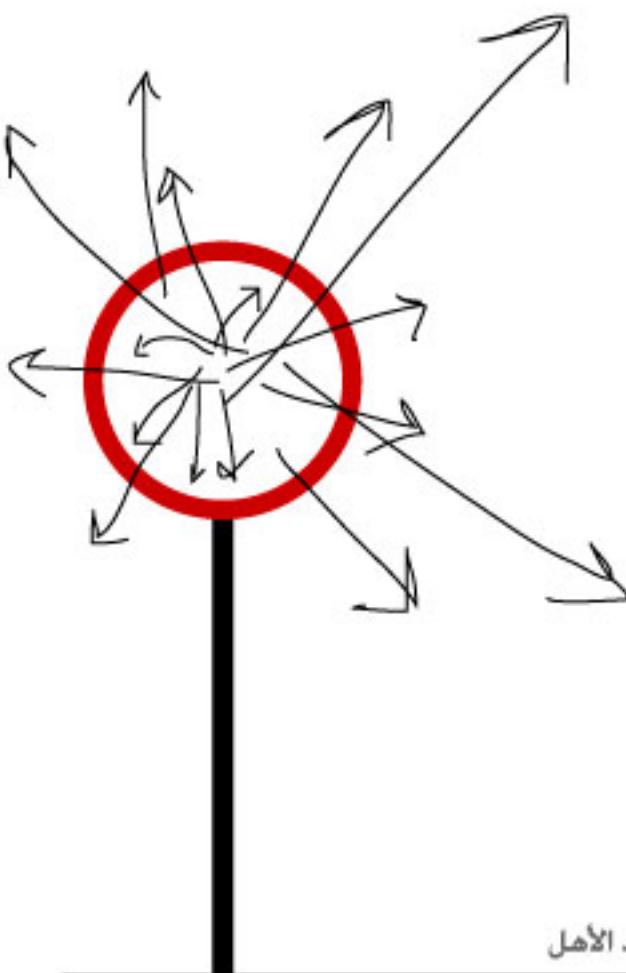
١-تعريف الحدث المعروض للانحراف

يعتبر الحدث مهدداً في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا وُجد في بيته تعرّضه للإستغلال أو نهاد صحته أو سلامته أو أخلاقه أو ظروف تربيته.
- ٢ - إذا تعرّض لاعتداء جنسي أو عنف جسدي يتجاوز حدود ما يبيحه العرف من ضروب التأديب غير المؤذن.
- ٣ - إذا وُجد متسللاً أو مشرياً.

يعتبر الحدث متسللاً في إطار هذا القانون، إذا امتهن استجاء الاحسان بأي وسيلة كانت، ويعتبر مشرياً، إذا ترك مسكنه ليعيش في الشوارع والخلات العامة أو لم يكن له مسكن ووُجد في الحالة الموصوفة آنفاً.

٧٣



عند الأهل

- » الرفض أو الاهتمال ونقص الرعاية.
- » الخصاوة الزائدة.
- » التدليل.
- » النسليط و السبطة وكثرة العقاب الجسدي.
- » المغالاة في المستويات الخلقية للطلوبة
- » فرض النظم الجامدة والانتقاد.
- » مشاكل النظام والتضارب في النظم المتباينة.
- » غياب صورة التمايل الإيجابية.
- » خلافات زوجية.
- » انفصال الوالدين أو تعدد الزيجات أو غياب أحد الوالدين.
- » المثالبة.
- » انحراف أحد الوالدين أو الأخوة الكبار (اعتلة ذات سوابق جرمية).
- » اصابة أحد الوالدان بمرض نفسي.
- » سوء توزيع للأدوار العائلية وغياب دور الوالد.

عند الحدث

- » عدم التكيف المدرسي.
- » تسرب مدرسي.
- » عدم انضباط ومشاكل مسلكية: هدم، تخريب، ميل إلى العنف.
- » ملازمة رفاق السوء و التسكيح في أماكن اللهو.
- » عدم الاستقرار في العمل.
- » مزاجية.
- » عدوانية.
- » الاتجار مع الغرائز.
- » عدم القدرة على ضبط النفس.
- » حاجة للأشباع الفوري للرغبات.
- » عدم الاقتران واللامبالاة.
- » الهروب من الواقع.
- » القلق وعدم الثقة بالنفس.
- » الاقدام على عمل مخالف للقانون لم تعلم به السلطات فلم تلاحظه.



متى يجب اللجوء الى محكمة الأحداث؟

- في حال شعرتم أن الحدث ما زال في خطر الانحراف رغم تدخلكم الوقائي
- في حال رفض الأهل التعاون مع الأخصائي الاجتماعي وعمدوا الى تبسيط انحراف ولدهم.
- اذا أخل الحدث بالتزامه بالعقد وأظهر التمرد واللامبالاة.
- اذا شعرتم أن الأمور قد أفلتت عن سيطرتكم.



ماذا يحصل عند محكمة الأحداث؟

بالتنسيق مع مندوب الأحداث، يفتح ملف لدى قاضي الأحداث المنفرد الناظر بقضايا الأحداث، حيث تقرر تدابير حمايته، مثلاً: تسليم الحدث الى مؤسسة او اصلاح...



لا تتركوا أنفسكم في صراع و لا تتعزلوا و تنفردو بأخذ القرار و بتحمّل المسؤولية!

ان اللجوء الى للمندوب الاجتماعي والتنسيق معه، سيساعدكم على اتخاذ القرار الأنسب بما فيه مصلحة الحدث. وقد يكفي احياناً للحدث أن يقوم بزيارة واحدة الى قصر العدل والتثبت أن هناك مرجع قضائي سيعاسبه على أعماله لكي يتلزم بارشاداتكم وبالعقد التربوي.

ايتها الأخصائي الاجتماعي، انت تلعب دوراً أساسياً في الوقاية من انحراف الأحداث و في الكشف المبكر عن الحالات، ان تدخلك السريع والمؤاتي، وجدية تعاملك مع الوضع، سيساعد الحدث على الخروج من محنته.

تنسيق مع المندوبين الاجتماعيين ومع العاملين في القضاء، سيدعم موقفك و يجنبك "الاحتراق" والارهاق النفسي.

١-٣ دور الأخصائي الاجتماعي في الوقاية من الانحراف

تعمد وزارة الشؤون الاجتماعية لوضع الخطط الوقائية على الصعيد الوطني و لدعم المراكز المتخصصة للوقاية من الانحراف، ويلعب الأخصائي الاجتماعي دوراً بارزاً من خلال نوعية التدخل الفردي الذي يقوم به الى جانب الأحداث المعرضين خطر الانحراف.

فهو يبحث عن مؤشرات الانذار، ويتلقى أولى الحالات قبل وصولها الى القضاء، ببدأ التدخل الفردي والعائلي، يقيّم عناصر الخطير بحلل سلم قيم العائلة ويحدد اختلال القائم، بغية وضع خطة عمل تربوية تمكن الحدث وعائلته الخروج من هذه المرحلة الدقيقة.

ما العمل عندما يعلم الأخصائي الاجتماعي ان الحدث قد اقدم على عمل غير قانوني؟

- هل يستمع للحدث ويغضّ النظر؟
- هل يلتزم بسرية المهنة ولا يعلم الاهل خوفاً من ردّ فعلهم جاه الحدث؟
- هل يؤتّم الحدث ويعنّه من تكرار فعلته؟
- هل يبلغ ذوي الحدث؟
- هل يبلغ الشرطة؟

للأخصائي الاجتماعي واجب تقييم الوضع و اللجوء الى التصرف الذي يجده الأنسب وفقاً لما ت عليه عليه آداب المهنة.

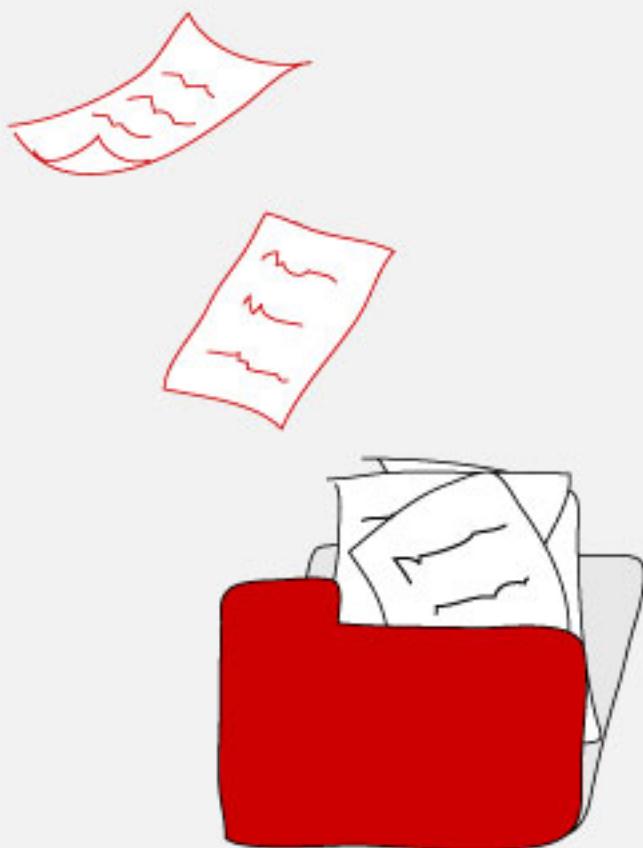
في كل الأحوال، اذا شعرتم أن الحدث في خطر الانحراف يجب ابلاغ ذويه ودعهم بغية اتخاذهم موقف واضح وصارم جاه الجرم الذي افترقه، والزامه اصلاحضرر الناجح عنه والتتوقيع معه على عقد تربوي يشمل التزامه بخطوة عمل خمبيه من الانحراف، يشارك فيها الحدث والأهل والأخصائي الاجتماعي.



٣ - دور الأخصائي الاجتماعي

٣-١ دور الأخصائي الاجتماعي خلال الاجراءات القانونية

- التنسيق مع المندوب الاجتماعي لدى المحكمة وتوزيع الأدوار حول التدخل مع العائلة والحدث.
- دعم الأهل على الصعيدين العاطفي والاجتماعي.
- البحث عن المراجع والأصول الاجتماعية وفتح الشبكات وتكوين العائلة من التأقلم مع الوضع الراهن.
- التدخل في الحالات القصوى.
- تسهيل تعاون الأهل مع المندوب الاجتماعي.
- تزويد المندوب الاجتماعي بالمعلومات والخبرات عن وضع الحدث لتمكينه من إعداد ملف الحدث الاجتماعي واقتراح التدبير الأنسب للقاضي بما في ذلك مصلحة الحدث.



٢ - الأحداث المخالفون للقوانين الجزائية

٢-١ تعريف الحدث المخالف للقانون الجنائي

الحدث المخالف للقانون، هو الشخص الذي أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة من عمره وقد ارتكب جرماً يعاقب عليه القانون. إن لم يكن للحدث أوراقاً ثبوتية، يجري التثبت من سنته في القيد الرسمية أو بالاستناد إلى خبرة طبية. وإذا لم تذكر القيد يوم وشهر الولادة، وفي حال تعذر تحديدهما بالخبرة الطبية، يعتبر الشخص مولوداً في الأول من تموز من السنة المحددة لميلاده. لا يلاحق جزائياً من لم يتم السابعة من عمره حين اقترافه الجرم.

٢-٢ وقائع عامة

- تشير الإحصاءات إلى النتائج التالية :
- يلاحظ استقرار في الأرقام بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ لناحية توزيع الأحداث الذين تم التحقيق معهم بين منهم بجرائم جنائية وهو حوالي ٧٩٪ . أما الأطفال ضحايا جرائم جنائية فهم يشكلون ١٤٪ من الحالات.
 - إن محافظتي لبنان الشمالي ٣٠٪ وجبل لبنان ٢٧٪ . تعتبر من المحافظات التي ترتفع فيها نسبة ارتكاب الأفعال المخالفة للقانون.
 - إن معدل الجنح والمخالفات هو ٧٥٪ . أما الجنائيات فهي بمعدل ٤٥٪ .
 - تعتبر السرقة الأكثر ارتكاباً من قبل الأحداث ٤٨٪ . يليها الابتزاع على الأشخاص ٤٠٪ .
 - أما بالنسبة لمشاركة الحدث مع راشد في الفعل الجرمي، فيتحقق ١٨٪ .
 - ٧٥٪ من الأحداث يرتكبون الجرم بين ١٦ و ١٨ سنة.
 - إن ارتكاب معظم الأعمال المخالفة للقانون هي من قبل الذكور ٩٤٪ .
 - إن حضور المندوب الاجتماعي خلال التحقيقات الأولية هو

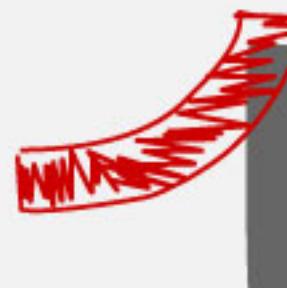
٢-٣ دور الأخصائي الاجتماعي في إعادة تأهيل
الأحداث المخالفين للقانون الجزائري

التدخل مع العائلة:

- » إشراك العائلة بعملية إعادة التأهيل.
- » تدعيم دور الأهل التربوي ومدتهم بالطرق والآليات لفرض النظام ومارسة الرقابة.
- » إعادة ترتيب الأدوار العائلية، وتمكين الوالدين من فرض سلطتهم التربوية.
- » تسهيل التواصل داخل العائلة.
- » توجيه الأهل إلى الموارد المتاحة (الموارد العائلية، الخدمية، المادية، البيئية...) وتعزيز استعمالها وزيادة أثرها.

التدخل مع الحدث:

- » وضع برنامج فردي لإعادة تأهيل الحدث ومشاركته.
- » وضع استراتيجية التغيير السلوكي وتحديد آليات العمل ومقاييس التقييم.
- » العمل على الأسباب التي أدت إلى إنحراف الحدث : تحديد العناصر الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والعاطفية للجرم والعمل عليها.
- » تمكين الحدث من خلال الدعم المتخصص والتربية من حل مشاكله بطريقة بناءة ومحببة من المجتمع.
- » العمل مع الحدث على بناء ثقته بنفسه وإعادة ثقته بالراشدين، بالسلطة وبالمجتمع.



يجب البقاء على اتصال دائم مع المتذوب الاجتماعي في عملية تقييم مستقرة، ولاحتمال استبدال التدابير وفق جاوب الحدث.

تبقى الحكمة المرجع الأساسي بالنسبة للحدث وللأخصائي الاجتماعي. ويجب الرجوع إليها في مواكبة تطور الحدث الإيجابي أو السلبي.

وفقاً للمادة ١٥ من قانون الأحداث ٤٢٢، يحكم على الحدث بعقوبات مخفضة وفقاً لما يأتي:

- في المخالفات والجنح، تخفض العقوبات الملحوظة في القانون بما فيها الغرامات إلى النصف.
- في الجنايات، إذا كانت الجنائية معاقب عليها بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة، تخفض إلى الحبس من ٥ إلى ١٥ سنة. وفي الجنايات الأخرى، تخفض بحدتها الأدنى والأقصى إلى النصف حبسًا.

؟

ماذا يجري عندما يرتكب الحدث جرمًا يعاقب عليه؟

- يتم إلقاء القبض على الحدث عند ارتكابه الجرم (مثلاً عند قيامه بعمل سرقة، قيادة سيارة دون حيازة رخصة سوق، قيادة دراجة نارية دون خوفه...).
- أو يتم إستدعاء الحدث إلى مركز الشرطة وذلك وفقاً لإشارة النائب العام.



٣-٣ دور الأخصائي الاجتماعي في الوقاية من التكرار

- مساندة الحدث ومساعدته لعدم الانحراف مجددًا.
- تدعيم قدرة الحدث للاستقرار ضمن عائلته، عمله ومحبيه.
- تسهيل عملية التكيف في الظروف الجديدة.
- تحكيم الحدث من مواجهة المسؤوليات التي ستعرضه، ومن البحث عن المساعدة لدى الأخصائيين الاجتماعيين.
- تعزيز قدرات المجتمع لتقبل الحدث المخالف للقانون. عبر التثقيف والتقبل واستبعاد الأحكام السليمة والوهبي.
- البحث عن اهتمامات مفيدة للحدث، تساعدة على المشاركة البناءة في المجتمع وتعزز ثقته بنفسه.

٤ - الإجراءات القضائية

٤-١ الجرم الجزائي

الجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون الجزائري بعقوبة. لقد حدد القانون الجزائري اللبناني ثلاثة أنواع من الجرائم:

- **مخالفة:** جرم يستوجب الحبس حتى عشرين أيام وألagra المarama بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ ل.ل.
- **مثلّاً سكر ظاهر:**

جنحة: جرم يستوجب الحبس بين عشرة أيام وثلاث سنوات وألagra المarama بين ٥٠٠٠ و ٣٠٠٠ ل.ل.

مثلّاً محاولة سرقة عادية. بعض أنواع الضرب والإيذاء.

- **جناية:** جرم تتراوح فيه العقوبة من السجن ثلاث سنوات إلى المؤبد وعقوبة الاعدام.
- مثلّاً سرقة مع كسر وخلع. سرقة بواسطة السلاح. قتل...

٤- التحقيق الأولي والاستنطافي

٤-١-٤ - ما هو التحقيق الأولي؟

هو تحقيق يقوم به مساعدو الضابطة العدلية بتكليف من النيابة العامة. وفي حالة الأحداث تكلف المفازق القضائية المتخصصة في فسمى المباحث الجنائية العامة والخاصة (آخر) المتخصصة في التحقيق في جرائم الأحداث أكانت مشهودة أو غير مشهودة وذلك بالأفضلية عن غيرها من القطعات الأقلية (درك).
يهدف التحقيق الأولي لتفصي المعلومات الأولية حول:
- الجرم موضوع التحقيق.
- دور الحدث في الجرم أو عدم علاقته به.

عند احضار الحدث الى مركز التحقيق، يتوجب على المسؤول عن التحقيق الاتصال فوراً بالمندوب الاجتماعي المعتمد ودعوه حضور التحقيق. ويجب على هذا المنصب الحضور خلال ٦ ساعات من تاريخ إبلاغه.

٤-٢-٤ - ماذا يجري خلال التحقيق الأولي؟

- طلب الأوراق الثبوتية للتأكد من هوية الحدث وعمره.
- الاتصال بذوي الحدث (الأهل).
- الاتصال بالمندوب الاجتماعي كي يكون حاضراً خلال التحقيق الأولي. إذ لا يجوز البدء بالتحقيق ما لم يكن هذا المنصب حاضراً.
- يعرف المنصب الاجتماعي عن نفسه للحدث ويشرح له سير التحقيق وحقوقه وواجباته.
- ملء الاستمارة الاجتماعية للحدث من قبل المنصب الاجتماعي. وتتضمن معلومات عن الحدث عن عائلته وعن سوابقه.
- يطرح الحقائق الأساسية على الحدث. ويتأكد المنصب الاجتماعي من أن الحدث فهم الأسئلة الموجهة اليه.
- يتأكد المنصب الاجتماعي من أن ما ورد في المحضر مطابق لأقوال الحدث. يمكن للمنصب الاجتماعي أن يرفض التوقيع على المحضر في حال لم تراع أصول التحقيق ويدون سبب إمتناعه عن التوقيع . على سبيل المثال: إذا تم الضغط على القاصر أو تم ضربه أو خريف كلامه.
- يفيد الحقق النائب العام بنتيجة التحقيق.
- يعطي النائب العام اشارته: اقا يترك الحدث حرّاً أو لقاء سند تعهد وتسليميه لذويه أو لقاء سند اقامته أو باحتاجه (توقيعه).
- يحال الملف لدى النيابة العامة.

ما هو التوقيف الاحتياطي؟



التوقيف الاحتياطي هو تدبير مانع للحرية يقضى بوضع المدعى عليه في السجن لمدة قد تتدنى الى ما بعد التحقيق، أي عند مثوله أمام المحكمة أو صدور الحكم فيه. وقد تنتهي أثناء التحقيق أو بعده باتخاذ قرار بالخلاء سبيله. أصبح التوقيف الاحتياطي تدبيراً لا يجب اللجوء اليه إلا في الحالات القصوى و الضرورية للحدث الذي جاوز ١٢ عاماً من عمره وأن تكون عقوبة الجرم المنسوب اليه تزيد عن سنة حبس.

<< العمر: ما دون ١٢ سنة

جناحة: لا يتم توقيف الحدث

جنابة: لا يتم توقيف الحدث

<< العمر: ما بين ١٢ و ١٨ سنة

جناحة: لا يتعذر التوقيف الاحتياطي فترة شهرين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار معلل و أن يكون الجرم المنسوب اليه عقوبته سنة حبس على الأقل.

جنابة: لا يتعذر فترة التوقيف الاحتياطي ستة أشهر قابلة للتجديد مرّة واحدة بقرار معلل.

٤-٤-٣ - ماذا يحصل عنده؟

تطلع النيابة العامة على التحقيق الأولي وتحدد إذا كان ما أقدم عليه الحدث هو مخالفة جنحة أم جنحة.
وبحل الملف إلى:

- قاضي الأحداث في حال الخالفة والجنحة التي لا تستوجب مزيداً من التحقيق.
- قاضي التحقيق (المستنطق) في حال الجنابة أو الجنحة التي تستلزم التوسيع في التحقيق.

يتم توقيف الأحداث الذكور في معهد الاصلاح أو في جناح الأحداث في سجن روميه، ويكونون منفصلين عن الراشدين أمّا القاصرات فيتم توقيفهن في مركز المبادرة في ضهر الباسق.

يستجوب قاضي التحقيق الحدث سراً وبحضور المندوب الاجتماعي ومحام عن الحدث ويقرّر إما تركه أو توقيفه. ويستكمل تقصي الحقائق وضبط الأدلة ويستجوب سائر المدعى عليهم والشهود. عند انتهاء تحقيقه، يصدر قراره النهائي. أمّا بمنع المحاكمة عن الحدث إذا رأى أن لا علاقة له بالجريمة، أو يظنّ به^١ فيحال للمحاكمة أمام القاضي المنفرد إذا كان الجرم من نوع الجنحة، أو بحال الملف إلى الهيئة الاتهامية إذا كان من نوع الجنابة.

؟ من هي الهيئة الاتهامية؟

تتألف الهيئة الاتهامية من ثلاثة قضاة: رئيس ومستشارين ونقوم بوضع مضبطات الاتهام، أي خلاصة التحقيق الأولي والإستنطافي، تقرد فيه الأدلة والواقع المتعلقة بالجريمة، تنسب اليه المواد الجزائية وتحدد مسؤولية كل شخص. ثم تقبل الملف إلى المحكمة الختامية: جنابات أحداث، جنح أحداث أو المرجع العادي. يمكن للهيئة الاتهامية أن تستدعي الحدث إلى جلسة استجواب إذا اقتضت الحاجة.

^١ يظن به، أي أن القاضي يعتبر أن هناك أدلة على دور للحدث في الجرم تناولها في جنحة أخرى.

٤-٤ المحاكمة

ان محكمة الأحداث هي المرجع النهائي لاتخاذ التدبير المناسب والأكثر ملائمة مع وضع الحدث ومع طبيعة جرمها. وتكون هذه التدابير هادفة الى اصلاحه وإعادة مجده بالمجتمع.

- يتتألف قضاء الأحداث من:
- محكمة جنح الأحداث : يتولاها قاضٍ منفرد، ينظر في الحالفات والجنح وفي حماية الأطفال المعرضين للخطر.
 - محكمة جنابات الأحداث : وهي غرفة ابتدائية مؤلفة من رئيس وعضويين وتنظر في الجنابات.

إذا كان الحدث مشاركاً مع راشد في جرم واحد أو جرائم متلازمة، يخضع معه للإجراءات أمام المرجع العادي على أن يطبق هذا المرجع بالنسبة للحدث كافة الضمانات من سرية المحاكمة وغيرها، وفي حال ادانة الحدث يعود الى محكمة الأحداث فرض التدابير والعقوبات بحقه ومتابعة تنفيذها.

اخلاص سبيل الحدث الموقوف

من الممكن تقديم طلب إخلاء سبيل خلال كل مراحل التحقيق والمحاكمة، ويقوم بتقديم هذا الطلب أولياء الحدث أو الحدث ذاته بواسطة مدير مركز التوقيف.



ماذا يجري خلال جلسات المحاكمة؟

في المحاكمة تقدّم المدّعى عليه والدّاه ووليه أو الشخص المُسلّم اليه والمدعى الشخص والشهود والمندوب الاجتماعي والخامون.

يشرح القاضي للحدث الجرم المنسوب اليه ويسأله عن مسؤوليته ويستمع الى أقواله ولاقوال المدعى الشخص والشهود.

(تستحصل محكمة الأحداث قبل صدور الحكم على الملف الاجتماعي للحدث).

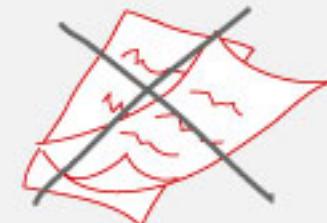
يصدر قاضي الأحداث حكمه بشأن الحدث بعد دراسة الملف والإطلاع على تقرير المندوب الاجتماعي، ويتخذ بحقه التدبير المناسب، أمّا تدبير غير مانع للحرية وأمّا تدبير مانع للحرية.

ما هو التحقيق الاجتماعي؟

هو دراسة اجتماعية حول وضع المحدث. يعدها المندوب الاجتماعي ويقدمها إلى المحكمة. يشمل التقرير معلومات عن أحوال ذوي المحدث المادية والاجتماعية وعن محبيه الاجتماعي والمدرسي والمهني وعن أخلاقه ودرجة ذكائه وحالته الصحية والعقلية وسوابقه الاجرامية مع اقتراح التدابير المناسب بحقه.

يبدأ مع التحقيق الأولي، ويستكمل خلال جموع مراحل المحاكمة، وينتهي مع وضع اقتراح مناسب مع وضع المحدث. يليه تقارير دورته على كيفية تنفيذ التدابير المقترنة من قبل المحكمة.

ان الأحكام الصادرة بحق المحدث، لا ترد على سجله العدلي ما عدا العقوبات المخفضة.



٤-٤ ما هي التدابير والعقوبات التي تفرض على المحدث الخالف للقانون الجنائي؟

المحدث الذي يخالف القانون يستفيد من معاملة منصفة وانسانية. وبعد توقيفه، التحقيق معه ومحاكمته. يتخذ القاضي التدابير الأكثر ملائمة لوضع المحدث ولا مكانة اصلاحه مع الحق بتعديلها أو بالعودة عنها بحسب ما يظهر من نتائج تطبيقها على المحدث. وهذه التدابير تقسم إلى قسمين من الأخف إلى الأشد:

- تدابير غير مانعة للحرية.
- تدابير مانعة للحرية.

٤-٤-١ - التدابير غير المانعة للحرية

هي أسلوب جديد في معالجة قضايا الأحداث الخالفين للقوانين الجزائية. يجمع ما بين الوقاية والتربية ومفهوم التعويض مباشرة للضحية أو عبر المنفعة العامة.

ترتکز هذه التدابير على اعتبار المحدث شخصاً قادرًا على تحمل مسؤولية فعله الجرمي أمام القانون. وبالتالي قادرًا على معالجته من خلال أعمال ايجابية بناءً تكمنه من اصلاح ذاته عبر اصلاح النتائج المترتبة على فعله. وهذه التدابير تتدرج من أخفها إلى أشدتها على الشكل التالي:
اللوم، الوضع قيد الاختبار، الحماية، المراقبة، العمل للمنفعة العامة أو العمل تعويضاً عن الضحية والغرامة المالية وهي من العقوبات المخفضة.

٤-٤-١-١ - اللوم

هو توبیخ يوجهه القاضي إلى المحدث، يلفت انتباهه إلى العمل الخالف الذي ارتكبه. مثلاً اذا اقدم المحدث على جرم افلاق راحة (سماع الموسيقى على صوت عالي).

٤-٤-١-٢ - الوضع قيد الاختبار

يقضي بتعليق اتخاذ أي تدابير بحق المحدث طيلة فترة زمنية تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة. يخضع خلالها لبعض الشروط المحددة من القاضي، وللمراقبة من قبل المندوب الاجتماعي. اذا خالف المحدث شروط الاختبار او ارتكب جرماً آخرًا، جنحة او جنابة، خلال فترة الاختبار، يسقط الوضع قيد الاختبار ويتحذ القاضي تدابيرًا أشد بحق المحدث. مثلاً اذا أقدم تلاميذ على سرقة اسئلة الامتحان. يقوم القاضي بوضعهم قيد الاختبار شرط أن يتزمموا بتعليمات المندوب الاجتماعي (متابعة الدروس، النجاح بالامتحان بجدارة).



٤-٤-١٣ - الحماية

هو تسليم الحدث إلى والديه أو أحدهما أو إلى وصييه الشرعي أو إلى أسرة موثوق بها أو إلى جمعية أهلية اجتماعية أم صحيحة، مثلًا إذا غادر الحدث منزل والديه وعاش في الشارع؛ ينام تحت الجسور ويأكل ما يسرقه من سوق الخضار.

يطبق تدبير الحماية على الحدث المخالف للقانون وعلى الطفل المعرض للخطر:

- اذا اقترف الحدث جرماً و كان عمره ما بين ٧ و ١٢ سنة.
- اذا وجد الطفل في بيته تعرضه للاستغلال أو تهديد صحته أو سلامته أو اخلاقه أو ظروف تربيته.
- اذا وجد الطفل متسللاً أو متشرداً.
- اذا تعرض الطفل الى اعتداء جنسي او عنف جسدي يتجاوز التأديب غير المؤذن.

٤-٤-١٤ - الحرية المراقبة

هي وضع الحدث تحت مراقبة المندوب الاجتماعي باشراف القاضي، الغاية من هذا التدبير التثبت من صلاح الحدث وتسهيل انلاكه مع المجتمع.

- يشمل هذا التدبير مراقبة سلوك القاصر وسيرته وعمله، وتوجيهه التوجيه الصحيح، والاشراف على شؤونه الصحية والمعيشية والاجتماعية والمهنية.
- على الحدث أن يستمع إلى ارشادات المندوب الاجتماعي، وينتفع جميع تعليماته وأن يحضر إلى مكتبه كلما طلب منه ذلك.
- يتقدم المندوب الاجتماعي بتنوير عن سيرة الحدث إلى القاضي كل ٢ أشهر على الأقل.

مدة الحرية المراقبة من سنة إلى خمس سنوات، مثلًا إذا اقدم حدث لم يتجاوز الـ ١٥ سنة من عمره وليس لديه سوابق على سرقة دراجة نارية، يمكن وضعه تحت المراقبة الاجتماعية لمدة سنتين.

٤-٤-١٤ - العمل للمتفعة العامة أو العمل تعويضاً للضحية

يقرر القاضي بموافقة الحدث وموافقة الضحية، أن يتم الحدث عملاً للمتحضر أو عملاً ذي منفعة عامة في مهلة زمنية ولعدد من الساعات اليومية التي يحددها، ينفذ العمل تحت اشراف المندوب الاجتماعي، مثلًا إذا أقدم حدث على نشل حقيبة يد لامرأة عجوز يقوم بخدمة الطعام لمدة شهرين في مأوى للعجز.

يمكن تمديد مهلة التدبير غير المانع للحرية ماعدا الوضع قيد الاختبار حتى سن الـ ١٨ إذا كانت ظروف شخصيته وتربيته تستوجب ذلك.

٤-٤-١٥ - الغرامات المالية وهي من العقوبات المخفضة

يفرض القاضي على الحدث غرامة مالية تعادل نصف الغرامة الملحوظة في القانون والتي يمكن أن يحكم بها على الراغب مثلًا بدفع الحدث غرامة قدرها خمسون ألف ليرة لأقدامه علىقيادة درجة نارية دون ارتداء خوذة.



التدابير المتخذة بحق الأحداث المخالفين للقانون الجزائري

العمر: ما بين 7 و 12 سنة	جناية: - اللوم أو مخالفة	العمر: 13-14 سنة	جناية: - وضع قيد الاختبار - حماية - حرمة مراقبة - عمل لمنفعة العامة أو عمل تعويضاً للضحية - اصلاح	العمر: 15-16 سنة	جناية: - اللوم أو مخالفة	العمر: 17-18 سنة	جناية: - وضع قيد الاختبار - حرمة مراقبة - عمل لمنفعة العامة أو عمل تعويضاً للضحية - اصلاح - تأديب	العمر: 19 سنة	جناية: - اللوم أو مخالفة	العمر: 20 سنة	جناية: - وضع قيد الاختبار - حرمة مراقبة - عمل لمنفعة العامة أو عمل تعويضاً للضحية - اصلاح - تأديب - عقوبات مخفضة: الحبس والغرامة المئوية	العمر: 21 سنة	جناية: - اصلاح - تأديب - عقوبات مخفضة: الحبس و الغرامة المئوية

٤-٤-٤-١- التدابير المانعة للحرارة

يلجأ إليها القاضي كآخر الاحتمالات. تهدف إلى اصلاح المحدث و إعادة تاهيله في إطار مغلق يتواجد فيه فريق متخصص يشرف على سلوكه، يرشده و يتبع تطوره و يسهل فيما بعد إعادة انخراطه في المجتمع وهي: الاصلاح، التأديب و الحبس وهو من العقوبات المخفضة.

٤-٤-٤-٢- الاصلاح

يقضي هذا التدبير بوضع المحدث في معهد اصلاح لمدة ادنها 1 اشهر حيث يجري تلقينه الدروس و تدريبه على للهن و الاشراف على شؤونه الصحية و النفسية و الاخلاقية. مثلاً: اذا أقدم المحدث عمداً على طعن أحد الاشخاص بسكين.

٤-٤-٤-٣- التأديب

يقضي هذا التدبير بوضع المحدث في معهد تأديب لمدة ادنها 2 اشهر

٤-٤-٤-٤- الحبس وهو من العقوبات المخفضة

يتخذ القاضي هذا النوع من التدبير فيحفرض عقوبة الحبس الملحوظة في القانون الى نصفها في المخالفات والجنح وكذلك في الجنيات، ما عدا الجنائيات المعقّب عليها بالاعدام او بالأشغال الشاقة المؤبدة فتحفرض الى الحبس من 5 الى 15 سنة. وينفذ المحدث مدة العقوبة اما في معهد التأديب او في سجن خاص بالأحداث وفقاً لما يقرره القاضي. مثلاً: اذا أقدم حدث عمره 18 سنة على سرقة صاحب وقتلها.



٤-٥ متابعة تنفيذ التدابير

يقوم المندوب الاجتماعي بمتابعة تنفيذ التدبير المتخذ بحق الحدث ويطلع القاضي على تطوره وجاوبيه مع التدبير من خلال التقرير الدوري الذي يقدمه هذا المندوب لحكمة الأحداث.

وفقاً للمادة ٤٨ من قانون الأحداث: يحظر نشر صورة الحدث ونشر وقائع التحقيق والمحاكمة او ملخصها في الكتب والصحف والسيئما، وابة وسيلة إعلامية أخرى، وعكن نشر الحكم النهائي، على ان لا يذكر من إسم المدعى عليه وكنيته ولقبه إلا الأحرف الأولى، كل مخالفة لهذه الأحكام تعرض المخالف لعقوبة السجن من ثلاثة أشهر الى سنة، وللغرامة من مليون الى خمسة ملايين ليرة او لإحدى هاتين العقوبتين.



ما هو التدبير الاحترازي؟

هو تدبير يقرره القاضي اضافة الى التدبير الأصلي كاجراء مساعد ووقائي للحدث. لقاضي الأحداث أن يفرضه على الحدث مهما كان نوع الجرم، وقد يكون:

- الحجز في مأوى احترازي (مثلاً في مستشفى)
- الحجز في مؤسسة متخصصة (مثلاً في مؤسسة تعنى بالدمىين على القدرات).
- منع ارتياد بعض الحالات.
- منع الاقامة، اخراج من البلاد (لفير اللبناني)
- منع السفر، منع مزاولة عمل ما ومنع حمل السلاح والآلات الخاتمة، مصادرة عينية، ومنع قيادة الآليات والمركبات.

يمكن للقاضي ان يوقف العقوبة المفروضة أكانت غراماً أو حبسًا لا يتتجاوز هذه الأقصى قبل التخفيف بـ ٥ سنوات ويقتربن وقف التنفيذ في حالة الثانية باحدى التدابير غير المانعة للحركة ما عدا اللوم.

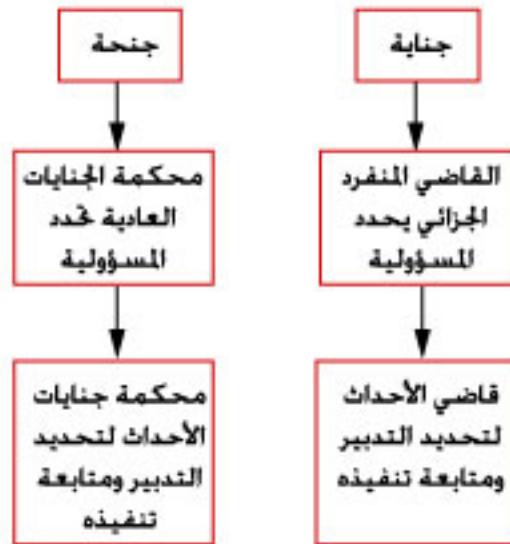
هل يمكن لقاضي الأحداث أن يصدر الحكم دون مثلول الحدث؟

نعم، فلقاضي الأحداث كما في المحاكمات العاديّة الحق باصدار حكم غيابي بحق المُتّهم عليه دون حضوره بعد أن تكون المحكمة قد حاولت إبلاغه بكافة الوسائل التي ينص عليها القانون يمكن للمُدعى عليه الاعتراض على هذا الحكم.

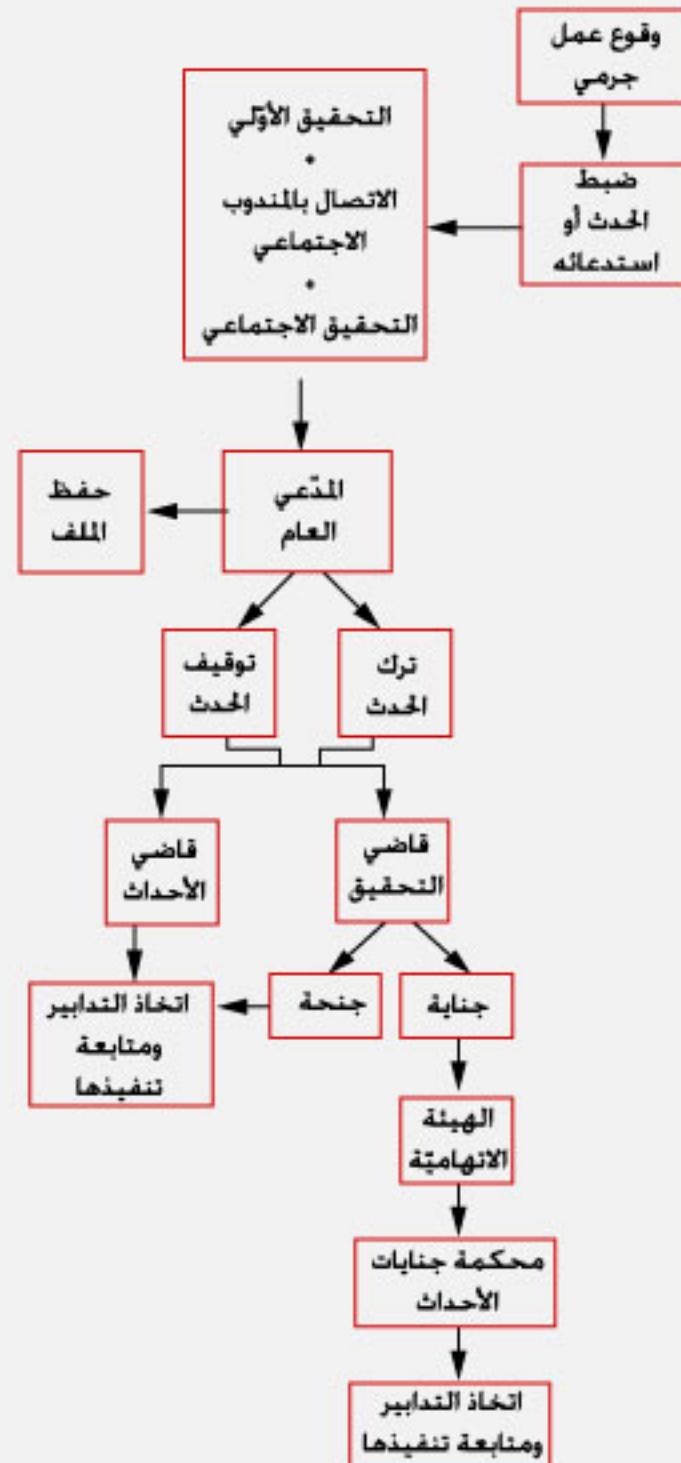
هل من امكانية لاستبدال التدبير أو العقوبة؟

لقاضي الأحداث بناءً على تقرير المسؤول عن الحدث، كمدير المؤسسة أو المعهد الذي سلم إليه، وعلى التحقيق الاجتماعي، وبعد الاستماع إلى الحدث، أن يستبدل التدبير المتخذ بتدبير آخر أخف - مثلاً استبدال تدبير اصلاح بتدبير مراقبة اجتماعية - أو أشد - مثلاً استبدال تدبير عمل للمنفعة العامة بتدبير اصلاح - أو ينهي التدبير أو يعلقه بشروط يحددها إذا وجد في الأمر فائدة.

اذا كان الحدث مشاركاً في الجرم مع راشد



٦-٤ مراحل الاجراءات القضائية



٥ - العاملون في قضاء الأحداث

١-٥ دور الشرطة القضائية

- القاء القبض على المحدث أو استدعاؤه.
- الاتصال بالمندوب الاجتماعي.
- القيام بالتحقيق الأولي: استجواب المحدث.
- افاده النائب العام بالوقائع.
- تنفيذ قرار النائب العام.

٢-٥ دور النيابة العامة

- تلقي الشكاوى من قبل الداعي ونكليف الشرطة القضائية بإجراء التحريات.
- نقضى وجمع المعلومات حول الجرم وتقيم الوضع.
- أخذ القرار بشأن توقيف القاصر أو حفظ الملف أو أخذ تدبير مؤقت غير مانع للحرية (مثلاً حماية المحدث ووضعه في مؤسسة...).

- تقديم التقرير الاجتماعي واقتراح التدبير المناسب.
- متابعة تنفيذ الأحكام، تقديم تقارير الدورية واقتراح استبدال التدبير على ضوء خياوب الحدث.

٥-٣ - دور المندوب الاجتماعي خلال مسار الاجراءات أمام محكمة الأحداث

- يقوم المندوب الاجتماعي بتقديم تقرير اجتماعي للمحكمة، يبلغها ان الحدث معرضخطر الانحراف ويطلب منها حمايته.
- فتح ملف حماية الحدث.
- اقتراح المندوب الاجتماعي التدبير المناسب بشأن الحدث.
- يتخذ القاضي التدبير المناسب بشأن الحدث.
- يرافق تطبيق التدبير ويقدم تقارير دورية للقاضي الذي يمكنه تعديل هذا التدبير.



ماذا يتضمن التقرير الاجتماعي؟

«معلومات عن ذوي الحدث»



- أحوالهم المادية والاجتماعية
- وضع السكن والبيئة المحيطة
- تكوين العائلة وتوزيع الأدوار فيها
- علاقة الثنائي: انتقال، تعدد زيجات، وفاة...
- علاقتهم بالحدث
- سلم القيم
- فرض النظام والأخلاقيات، المرجعية، من يمثل السلطة.
- موقف الأهل من الجرم الذي ارتكبه الحدث

نقوم النيابة العامة بتوكيل طبيب شرعي للكشف على الحدث أو على المدعى (في حالات الضرب والإيذاء مثلًا) ويقوم بوضع تقرير حول النتيجة التي خلص إليها يمكن للحدث أو أهله أن يتقدّموا بطلب خطّي للنائب العام بعرضه على طبيب لعيانته.

٥-٤ دور قاضي الأحداث

- الاطلاع على ملف الحدث القضائي والاجتماعي.
- سماع الحدث والمدعى الشخصي والشهود واستثناء الواقع تمهدًا للحكم.
- الحكم بالبراءة أو بالادانة.
- اتخاذ التدبير المناسب والأكثر ملائمة مع وضع الحدث.
- متابعة تنفيذ التدابير للتخفيف عبر المندوب الاجتماعي وأو الجمعيات الأهلية المكلفة تنفيذ التدبير.
- إعادة النظر بالتدبير المتّخذ أو استبداله أو وقف تنفيذه.

٤-٥ دور المندوب الاجتماعي

٤-٥-١ من هو المندوب الاجتماعي؟

هو عامل اجتماعي يعمل في إطار جمعية مكلفة من قبل وزارة العدل لمتابعة الحدث خلال الاجراءات القانونية، ولوضع الملف الاجتماعي، ولاقتراح التدبير المناسب بحقه ومراقبة تنفيذه، ولتقييم تطور الحدث عبر تقارير دورية.

٤-٥-٢ أهم مهامه

- حضور التحقيق الأولى إلى جانب الحدث والحرص على احترام كافة حقوقه وقواعد التحقيق والمشاركة بالبحث الاجتماعي.
- متابعة الحدث إما ضمن عائلته أو ضمن مكان التوقيف بالتناسب مع القيمين على رعايته.
- حضور كافة جلسات التحقيق والمحاكمة.

» معلومات عن الحديث

- محبيه المدرسي
- محبيه المهني
- علاقته بالأصحاب
- نضوج الحديث النفسي والعاطفي
- حالته الصحية والعقلية ودرجة ذكائه
- سلم القيم
- تصرفات الحديث وسلوكه الانحرافي
- مؤلفه من الجرم المتسبّب به
- سوابقه



» العكسات الجرم على الحديث (المدرسة، الأهل، المجتمع، العمل...)

» افتراح للنذوب الاجتماعية للتدبیر الأنسب.

» رأي الأهل بالنسبة للتدبیر المناسب بحق الحديث.

ما هو التقرير الدوري؟

يقدمه النذوب الاجتماعي لمحكمة الأحداث خلال تنفيذ التدابير

أهداف:

- متابعة تنفيذ التدبیر المقصد بحق الحديث.
- تقييم الأهداف الموضوعة لتحسين وضع الحديث.
- تقييم وضع الحديث ودرجة تفاعله مع التدبیر.
- إعادة النظر في التدبیر المقصد.



٥- دور المحامي

- لا تتم محاكمة الحديث أمام قضاء الأحداث ما لم يكن متّلاً من قبل محامي يحفظ له كافة حقوقه.
- إن لم يكن لأهل الحديث القدرة المالية لتوكييل محام أو إذا لم يقوموا بذلك، يمكن للمحكمة أن تكلف محامياً له أو تطلب ذلك من نقيب المحامين الذي يعين - من خلال جنة العونة القضائية في النقابة - محام يدافع عن الحديث.

كيف يمكن للحدث الحصول على محام؟

للحصول على مساعدة جنة العونة القضائية، يجب تقديم طلب من قبل أهل الحديث أو أولياء أمره أو وصيته الشرعي أو النذوب الاجتماعي أو المحكمة.

٦- دور مصلحة الأحداث

- وفقاً للمادة ٤٥ من قانون الأحداث، تم تحديد مهام مصلحة الأحداث على الشكل التالي:
- ١- تنظيم العمل في كل شؤون الأحداث المعنيين بقانون الأحداث
 - ٢- تنظيم معلوماتية مركبة لتابعة مسار الملف القضائي
 - ٣- إعداد الإحصاءات السنوية حول واقع انحراف الأحداث
 - ٤- رصد ومعالجة كل ما يمس بمصلحة الحديث الفضلى
 - ٥- وضع الخطط الوقائية والتأهيلية المناسبة والإشراف على تنفيذها
 - ٦- التنسيق مع الوزارات المعنية بالأحداث والقطاع الأهلي المعتمد من قبل وزارة العدل.

نشكر الأشخاص الذين شاركوا في إعداد هذا الدليل
ونخص بالشكر
السيدة آلان أبي جرس
والقاضي مارون أبو جودة





مشروع وزارة العدل في مجال عدالة الأحداث
بالمساعدة الفنية من مكتب الأمم المتحدة للعني
بالمخدرات والجريمة UNODC - لبنان 2006
www.justice.gov.lb

תפקיד	11 נובמבר - 1-	30 נובמבר - 1-
הנשיאות	A- 11 IA - A-	IA 11 IA - A-
הסנאט	A- 11 IA - A-	IA 11 IA - A-
החברה	3- 0- AT - 1-	-A- AT - 1-
הסנאט	AT 11 AT - 1-	IA 11 AT - 1-
החברה	13 MA 13 - 1-	PA 13 MA - 1-
הסנאט	PA 13 MA - 1-	IA 13 MA - 1-